مجلة فصلية محكمة تصدرها كلية
التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة كركوك

مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية

المجلد (20) العدد الاول ـ الجزء الثاني ـ أ ـ حزيران 2025

مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية
المجلد (20) العدد الاول ـ الجزء الثاني ـ أ ـ حزيران 2025

مجلة فصلية صادرة من
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة كركوك
ISSN 1992 - 1179

العنوان البريدي
العراق/ كركوك/ جامعة كركوك
صندوق البريد: 2281 و الرمز البريدي: 52001

رقم الايداع في دار الكتب و الوثائق ببغداد 1209 لسنة 2009

مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية

المجلد (20) العدد الاول ـ الجزء الثاني ـ أ ـ حزيران 2025

مجلة فصلية صادرة من كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة كركوك

ISSN 1992 - 1179

العنوان البريدي
العراق/ كركوك/ جامعة كركوك
صندوق البريد: 2281 و الرمز البريدي: 52001
رقم الايداع في دار الكتب و الوثائق ببغداد 1209 لسنة 2009

E. mail
kujhs@uokirkuk.edu.iq

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور
مراد إسماعيل أحمد

حزيران 2025

أعضاء هيئة التحرير

ت	الاسم	اللقب العلمي	البلد	الاختصاص	مكان العمل	الملاحظات
1	د. مراد إسماعيل احمد	أستاذ	العراق	الجغرافية	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	رئيس هيئة التحرير
2	د. حيدر عادل محمد	مدرس	العراق	اللغة التركية	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	مدير هيئة التحرير
3	د. مشاري عبد العزيز محمد الموسى	استاذ	الكويت	اللغة العربية	جامعة الكويت كلية الاداب	عضو هيئة تحرير دولي
4	د. سيد صادق عوض الله احمد	استاذ	مملكة البحرين	اللغة الإنكليزية	جامعة البحرين كلية الاداب	عضو هيئة تحرير دولي
5	د. نازان توتاش	أستاذ	تركيا	اللغة الإنكليزية	جامعة انقرة كلية اللغات	عضو هيئة تحرير دولي
6	د. فهد عباس سليمان	أستاذ	العراق	التاريخ	جامعة كركوك كلية التربية للبنات	عضو هيئة هيئة تحرير
7	د. نور الله جتين	استاذ	تركيا	اللغة التركية	جامعة انقرة كلية اللغات	عضو هيئة تحرير دولي
8	د. كمال عبد الله حسن	استاذ	العراق	الجغرافية	جامعة الانبار كلية الاداب	عضو هيئة تحرير
9	د. زانيار فائق سعيد	استاذ	العراق	اللغة الانكليزية	جامعة السليمانية	عضو هيئة تحرير
10	د. جنار عبد القادر احمد	أستاذ	العراق	علوم تربوية ونفسية	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	عضو هيئة تحرير
11	د. دلال علي سليمان زريقات	استاذ	الأردن	الجغرافية	الجامعة الأردنية كلية الاداب	عضو هيئة تحرير دولي
12	د. ياسر محمد طاهر	أستاذ	العراق	طرائق التدريس	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الصرفة	عضو هيئة تحرير

13	د. كاروان عمر قادر	استاذ	العراق	اللغة الكوردية	جامعة السليمانية كلية اللغات	عضو هيئة تحرير
14	د. عصام مصطفى عبد الهادي عقلة	أستاذ مشارك	الامارات	التاريخ	جامعة خورفكان كلية الاداب	عضو هيئة تحرير دولي
15	د. ابراهيم بن يحيى بن زهران البوسعيدي	أستاذ مشارك	سلطنة عمان	التاريخ	جامعة السلطان قابوس كلية الاداب	عضو هيئة تحرير دولي
16	د. نزيه إبراهيم المناسية البطوش	استاذ	الاردن	الجغرافية	الجامعة الأردنية	عضو هيئة تحرير دولي
17	د.خالصة الغباري	أستاذ مساعد	سلطنة عمان	اللغة الإنكليزية	جامعة السلطان قابوس كلية الاداب	عضو هيئة تحرير دولي
18	د. مهدي قيس عبد الكريم الجنابي	أستاذ مساعد	الامارات	علوم القران	جامعة الشارقة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية	عضو هيئة تحرير دولي
19	د. إسماعيل البر قومسر	أستاذ مساعد	تركيا	اللغة التركية	جامعة دوزجه	عضو هيئة تحرير دولي
20	د.فارس محمود محمود	أستاذ مشارك	سويسرا	الجغرافية	جامعة بيرن	عضو هيئة تحرير دولي
21	د. كامل عبد القادر حسين	أستاذ مساعد	العراق	علوم القران	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	عضو هيئة تحرير
22	د. عز الدين صابر محمد	أستاذ مساعد	العراق	اللغة الكوردية	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	عضو هيئة تحرير
23	د. خالد احمد هواس	أستاذ مساعد	العراق	اللغة العربية	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	عضو هيئة تحرير
24	د. محمد اكبر بور	أستاذ مساعد	ايران	الجغرافية	جامعة ريزا كلية الاداب	عضو هيئة تحرير دولي

25	د. علي هادي حسن	أستاذ مساعد	العراق	اللغة العربية	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	عضو هيئة تحرير
26	د. مجيد احميد جدوع الزبيدي	استاذ	العراق	اللغة الإنكليزية	جامعة الانبار كلية الاداب	عضو هيئة تحرير
27	د. محمد علي شريف	أستاذ مساعد	العراق	اللغة التركية	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	عضو هيئة تحرير
28	د. زينب عصمت صفاء الدين	مدرس	العراق	اللغة الإنكليزية	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	عضو هيئة تحرير
29	د. عماد عبد الله مراد	مدرس	العراق	علوم القران	جامعة كركوك كلية التربية للعلوم الإنسانية	عضو هيئة تحرير

مقدمة

يشرفني أن أقدم لكم هذه المقدمة التي تسلط الضوء على الدور الحيوي والمهم للبحوث التي يقدمها الباحثون للمجلة، والتي تسهم بشكل فاعل في تعزيز وتطوير مجالات الدراسات الإنسانية. إن المجلة تهدف إلى توفير منصة علمية رائدة لنشر الأعمال الأكاديمية التي تتناول قضايا حيوية في مختلف فروع العلوم الإنسانية، بما في ذلك الفلسفة، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، واللغة، والتاريخ، والفنون، وغيرها.

إن الأبحاث المقدمة للمجلة ليست مجرد نتائج لدراسات علمية، بل هي محطات فكرية تعكس تطور المفاهيم والنظريات في هذه المجالات. تعمل هذه الدراسات على طرح حلول للمشاكل المعاصرة، وفهم الظواهر الإنسانية في سياقاتها المختلفة، كما تساهم في تقديم رؤى جديدة لتطوير المجتمع وتعزيز الوعي الثقافي والعلمي.

إن الدور الكبير لهذه البحوث لا يتوقف عند نشر المعرفة فقط، بل يتعداه إلى تحفيز التفكير النقدي والإبداعي، ودعم الجهود الأكاديمية في بناء قاعدة معرفية متينة تُسهم في تحريك عجلة التغيير والتطور في المجتمعات الإنسانية. ولذلك، فإننا نعتبر هذه البحوث أداة أساسية في تطوير الفكر الإنساني، ودعم المساعي المستمرة لتحسين جودة الحياة البشرية عبر أبعادها المختلفة.

نتطلع في المجلة إلى استقبال مزيد من الدراسات الرصينة التي تثرينا وتوسع آفاقنا العلمية، مؤمنين بأن هذه الإسهامات العلمية هي حجر الزاوية في بناء مستقبل أكثر إشراقاً في مجال الدراسات الإنسانية.

رئيس هيئة التحرير

ا. د. مراد إسماعيل احمد

شروط وقواعد النشر في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية

1. تسلم نسخة الكترونية من البحث عبر الموقع (https://kujhs.uokirkuk.edu.iq) تحت برنامج Microsoft Word بصيغة doc او بصيغة dox.
2. يطبع البحث بواسطة الحاسوب بمسافات واحدة بين الأسطر شريطة أن لايزيد عدد صفحاته عن 25 خمس وعشرين صفحة وبواقع (5000 الى 10000) كلمة، ونوع الخط Simplified Arabic بما في ذلك الجداول، مع تنسيق محدد مسافة 1.5، خط بحجم 14، على ورق A4. للبحوث الخاصة باللغة العربية، يُكتب البحث بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية و التركية بحجم خط (14) على ورق مقاس(A4). اما بالنسبة اللغة الكوردية فونت كوران Kurdfonts.
3. تقديم سيرة علمية مختصرة للباحث أو الباحثين مرفقة مع البحث وتكون منفصلة.
4. تكتب أسماء الباحثين الثلاثية باللغة العربية والإنجليزية كما تذكر عناوين وظائفهم الحالية ورتبهم العلمية.
5. إقرار من المؤلف يؤكد أن البحث لم يسبق نشره وليس قيد النشر في مجلة أخرى.
6. العناوين الرئيسة والفرعية تستعمل داخل البحث لتقسيم أجزاء البحث حسب أهميتها وبتسلسل منطقي وتشمل العناوين الرئيسة: عنوان البحث، الملخص، الكلمات الدالة، المقدمة، إجراءات البحث، الشرح، الاستنتاج، المراجع.
7. يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية وباللغة الإنجليزية على أن لاتزيد كلمات الملخص عن (250) كلمة.
8. تكتب بعد الملخص الكلمات الدالة للبحث.
9. تطبع الجداول والأشكال والخرائط داخل المتن وترقم حسب ورودها في البحث وتزود بعناوين ويشار إلى كل منها بالتسلسل.
10. يجوز نشر البحث إذا كان مستلًا من أطروحة أو رسالة دكتوراه أو ماجستير، بشرط ألا تكون هذه الرسائل منشورة أو مقبولة للنشر، ويجب الإشارة إلى هذا في الصحيفة الأولى وقائمة المراجع، والإفصاح عن ذلك في الإقرار والتعهد.

11. يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التقويم في حال طلبه سحب البحث ورغبته عدم متابعة إجراءات النشر.

12. يمنح الباحث مدة أقصاها ثلاثة اشهر لإجراء التعديلات على بحثه إن وجدت ومن حق المجلة بعد ذلك الغاء الملف البحثي تلقائيا في حال تجاوز المدة المذكرة أعلاه.

13. التوثيق (قائمة المراجع)

أ. يُشترط اتباع أسلوب الكتابة وفقًا لمعايير APA النسخة السابعة (الجمعية الأمريكية لعلم النفس)، ويجب الالتزام بالدقة في الاستشهادات وتنسيق القائمة المرجعية وفقًا لهذه المعايير، لضمان الوضوح والتناسق في تقديم البيانات والمعلومات العلمية.

ب. يشار إلى المراجع في المتن بالاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر والصحيفة، مثال: علي عبد عباس العزاوي (العزاوي، 2008: 214) أو (العزاوي، 2008).

ت. يجوز في بحوث علوم القرآن والتأريخ الإسلامي توثيق المراجع من خلال تهميش المراجع باستعمال الأرقام المتسلسلة بين قوسين هكذا [1] ، [2] ، [3] وتبين في آخر البحث تفاصيل المراجع حسب تسلسلها وتوضع قبل قائمة المصادر والمراجع.

ث. توثق المصادر والمراجع في قائمة واحدة في نهاية البحث وترتب هجائيا حسب الاسم الأخير للمؤلف مثل:

(اسم العائلة، الاسم الأول للمؤلف، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، مدينة النشر، در النشر)، مثال:

شحاذة ، نعمان 2011، التحليل الإحصائي في الجغرافية والعلوم الاجتماعية، عمان – الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.

ج. أما الدوريات: فيبدأ بذكر الاسم الأخير للمؤلف، ثم بقية الاسم كاملاً، ثم توضع سنة النشر بين حاصرتين. ثم عنوان البحث. ثم اسم المجلة غامق، ثم مكان صدورها، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام الصفحات.

14. يستشهد الباحث ببحثين على الأقل منشورين في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية

15. عمل استلال للبحث في مركز الحاسبة الصادر من رئاسة الجامعة.

16. على الباحث دفع أجور النشر البالغة: (150.000) مائة الف دينار عراقي واذا زاد عدد الصفحات عن (25) خمس وعشرين صحيفة فسوف يتم استيفاء الأجور بواقع (5.000) خمسة الاف دينار لكل صفحة.
17. تجري هيئة تحرير المجلة التقييم الأولي للبحث، ثم يُعرض على محكّمين من ذوي الخبرة العلمية في مجال التخصص، وتلتزم المجلة بإخطار الباحث بالقرار النهائي بشأن الموافقة على النشر من عدمها على أن يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي قد يطلبها المحكمون من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في المجلة.
18. ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة الى موقع المجلة.

فهرست البحوث المنشورة
بحوث علوم القران

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	مقاصد عقوبة القتل قصاصاً في الشريعة الاسلامية	م. د. اكرم محمد عايد سعدون	1-19
2	منهج المقاصد الشرعية في مكافحة الفساد الإداري	ا. م. د. ثامر حمزة داود م. م. مها احمد كمال العاني	21-27
3	الأحكام الفقهية المتعلقة بالمني الصناعي	أ. م. د. خالد خزعل خميس	28-48
4	أسباب الجهاد في سبيل الله تعالى في كتاب – أحكام الجهاد وفضائله– للإمام عبد العزيز بن عبد السلام– رحمه الله تعالى– دراسة موضوعية في التفسير الفقهي لآيات الجهاد	أ.م.د.صالح ابراهيم حسين البياتي	49-74
5	التعارض بين الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية في باب الأيمان وأثر ذلك على الفروع الفقهية	م. م. ضياء رعد مجول	75-99
6	الخاص ، والعام المخصص في سورة الاحزاب	م. د. منال عبدالله رشيد	100-153

بحوث العلوم التربوية والنفسية

ت	اسم البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	أثر برنامج تعليمي قائم على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي ومنصات التعاون الرقمي في تنمية مهارات الكتابة الإبداعية لدى طلاب الصف الخامس الادبي في مادة اللغة العربية	ا. م. د. حمدي إسماعيل احمد علي	154-199
2	الثقافة الرقمية وعلاقتها بالميل الى الكمالية لدى طلبة الجامعة	أ. م. د. ذكرى عبد الحافظ عبد اللطيف	200-232
3	التجول العقلي وعلاقته بالتلكؤ الأكاديمي لدى طلبة الجامعة المستنصرية	أ.م. د علي سعد كاظم	233-256
4	اثر استراتيجية قمع الافكار في تحصيل مادة التاريخ عند طلاب الصف الخامس الادبي وتنمية مهارة قراءة الخرائط التاريخية	م. م. عمر مصطفى البياتي	257-286

بحوث الجغرافية

ت	اسم البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	الخرائط الاحصائية للخدمات التعليمية في مدينة تازة خورماتو	م. د. ايلاف شاكر محمد شريف البرزنجي	287-308
2	التحليل الجغرافي للزواج المبكر للفتيات وآثاره السلبية في قضاء كركوك لعام 2024	م. د. حسين سردار محمد علي أحمد	309-334
3	الآثار التنموية لطرق النقل في تحقيق توازن البيئة الحضرية في محافظة الأنبار	ا. م. د. كرامي عبد الغفور على الحديثي	335-355

بحوث التاريخ

ت	اسم البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	اتفاق ستريسا عام 1935 دراسة تاريخية	م. د. أسماء عبدالكريم إبراهيم	356-372
2	التعليم المهني في كركوك (١٩٤٥ – ١٩٥٨) في ضوء تقارير وزارة المعارف	م. م. اسن عثمان حسين التون	373-405
3	الدور السياسي والاجتماعي لأوغستا في الإمبراطورية الألمانية (1890–1811)	م. م. زينب حسن شكور	406-421
4	وسائل الانتاج الزراعي وطرق الري في الاندلس في عصر الامارة (138–316هـ / 756–929م)	م. م. عامر عبود ادهام	422-452
5	اثر القيادة النبوية في تعزيز الروح المعنوية (معركة أُحد انموذجا)	م. د. محمود دخيل علي القيسي	453-477
6	نزوح الأثوريين العراقيين الى سوريا وموقف الحكومة العراقية منه عام 1933 دراسة وثائقية	م. د. مهند علي فرحان الجبوري	478-495
7	انعكاس الوضع السياسي في كركوك في الصحافة الكردية (السرية) خلال الفترة 1981–1984	م. د. ئارمزوو يوسف حسن ا. م. د. نشميل صابر عبدالله	496-523
8	المواقف التي أقسم عليها رسول الله ρ دراسة تاريخية تحليلية	أ.م. د. خالد دعيجل نجم عبد الله	524-556
9	البدايات الأولى للطيران والملاحة الجوية العثمانية 1911– 1918م	م. د. نجم الدين عبد الستار صادق ليلاني	557-584

مقال

1	نزول السيد المسيح عليه السلام	م. د. صفا غانم ابراهيم	585–593

Kirkuk University Journal of Humanities Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية

https://kujhs.uokirkuk.edu.iq
DOI: 10.32894/1992-1179.2025.158974.1176
Date of research received 09/04/2025, Revise date 12/05/2025 and accepted date 22/05/2025

The Stresa Agreement of 1935: A Historical Study

Dr. Asmaa Abdul Karim Ibrahim

Abstract

The Stresa Pact was an agreement signed on April 14, 1935, between three major European countries: Italy, France, and Britain. The agreement took place in the Italian city of Stresa, and was intended to confront the threats posed by the Nazi expansionist policy in Germany led by Adolf Hitler. The agreement was reached after Germany began to violate the Treaty of Versailles, which had imposed strict restrictions on its rearmament after World War I. Nazi moves, such as German rearmament in 1935, were a direct threat to European security, and the three countries wanted to prevent the escalation of tensions that could lead to another conflict. However, despite the signing of this agreement, the effectiveness of the "Stresa Pact" was limited in reality, and this agreement was unable to stop Nazi expansion, as its effectiveness ended with the concessional policy followed by Britain and France in the following years.

Keywords: Stresa, Adolf Hitler, Pierre Laval, Germany, Italy.

اتفاق ستريسا عام 1935 دراسة تاريخية

م. د. أسماء عبدالكريم إبراهيم*

الملخص

اتفاق ستريسا هو اتفاق تم توقيعه في 14 نيسان 1935 بين ثلاث دول أوروبية رئيسية: إيطاليا، فرنسا، وبريطانيا ، الذي جرى في مدينة ستريسا الإيطالية، وهدف إلى مواجهة التهديدات الناجمة عن سياسة التوسع النازية في ألمانيا بقيادة أدولف هتلر ، وقد تم التوصل إلى الاتفاق بعد أن بدأت ألمانيا في انتهاك معاهدة فرساي التي كانت قد فرضت قيوداً صارمة على إعادة تسليحها بعد الحرب العالمية الأولى. كانت التحركات النازية، مثل إعادة التسلح الألماني في 1935، بمثابة تهديد مباشر للأمن الأوروبي، وكانت الدول الثلاث ترغب في منع تصاعد التوترات التي قد تؤدي إلى صراع آخر ، ولكن رغم التوقيع على هذا الاتفاق، فإن فعالية "اتفاق ستريسا" كانت محدودة في الواقع، ولم يكن هذا الاتفاق قادراً على إيقاف التوسع النازي، إذ انتهت فاعليته مع السياسة التنازلية التي اتبعتها بريطانيا وفرنسا في السنوات التالية.

الكلمات المفتاحية : ستريسا ، ادولف هتلر ، بيير لافال ، المانيا ، إيطاليا.

* جامعة كركوك، كلية الأداب misasmaa@uokirkuk.edu.iq

المقدمة

دخلت القارة الأوروبية في صراع سياسي دولي فيما عرفت بفترة ما بين الحربين (1919–1939) كان قطباه المانيا وسعيها لإعادة مكانتها الدولية من خلال ايجاد مختلف الطرق للتنصل من بنود المعاهدة واسترجاع اراضيها واعادة قوتها العسكرية والانتقال من دول الوفاق ، في حين كانت فرنسا تمثل القطب الثاني ، التي لم تترك اي لقاء او مؤتمر الا وسعت من خلاله للمحافظة على منجزاتها من المعاهدة باعتبارها الدولة الاكثر خسارة في الحرب ، وفي سبيل بيان الظروف والاسباب والنتائج لقمة ما يمكن ان يشكل صورة لتجديد معاهدة فرساي وما تبعها من معاهدات جاءت دراسة هذا البحث المصغر تحت عنوان اتفاق ستريسا عام 1935، الذي ابتدأ بالتمهيد ثم قسم الى محورين ، وبهدف توضيح النشاط الفرنسي في المرحلة التي سبقت تكون الجبهة التي عدت قمة النشاط الدبلوماسي لها جاء عنوان المحور الاول بـ (النشاط السياسي الفرنسي الخارجي والموقف الدولي منه(1919– 1934) اما المحور الثاني فقد احاط بالظروف والاسباب التي دفعت فرنسا الى الدعوة الى تشكيل الجبهة وما تمخض عنها من اتفاقات وجاء بعنوان(الظروف والاسباب التي دفعت الى قيام اتفاق ستريسا عام 1935).

في حين جاءت الخاتمة لتقدم اهم ما توصل اليه البحث من نتائج سعت الباحثة قدر المستطاع في الوصول اليها، من خلال مصادرها المتواضعة التي تخص الموضوع ، وختاماً ما لنا في عنوان الموضوع (اتفاق ستريسا عام 1935) الا المحاولة المتواضعة التي لا تغني عن الاستمرار في البحث والتقصي حول حدث ترك تبعات فشله في دخول القارة الأوروبية والعالم في حرب جديدة هي الحرب العالمية الثانية (1939–1945).

التمهيد : لمحة تاريخية عن مخرجات معاهدات الصلح.

بنهاية الحرب العالمية الأولى (1914–1918) عقدت الدول المنتصرة فيها، مؤتمرها للصلح في باريس لجملة من الاسباب كان في مقدمتها تثمين للخسائر التي قدمتها في الحرب، ورسالة تشفي الى العدو الاول للفرنسين المانيا، ووضع الاسس التي تتجاوز حرب مستقبلية ومع بداية جلسات المؤتمر التي استمرت من (18 كانون الثاني 1919– 21 كانون الثاني 1920) ، في قصر فرساي في باريس (خاطر، 2011، الصفحات 165–176)، عرضت الوفود المشاركة افكارها وفق مبادئ ، وكان اهمها مبادئ مبادى الرئيس الامريكي الاربعة عشر التي على اساسها وافقت المانيا على الهدنة في 11 تشرين الثاني 1918، والاتفاقيات السرية والوعود التي قطعتها الدول المتفاهمة على نفسها اتجاه بعض القوميات، وعلى اساس تحقيق مصالح

الدول الكبرى ورغبتها في استمرار نفوذها وقوتها في العالم (الصمد، 1983، صفحة 77)، سبق ان اعلن عنها الرئيس الامريكي ودرو ولسن Woodrow Wilson (1856–1924)، وصفت جلسات احداثه بهيمنة الدول الكبرى على مجرياته وقراراتها متمثلة بفرنسا ممثلة برئيس وزرائها جورج كليمنصو George Clemenceau (1917–1920)، وديفد لويد جورج David Lloyd George (1916–1922) والرئيس الامريكي ولسن، بعد انسحاب وفد ايطاليا ، واهتمام الوفد الياباني بقضايا شرق اسيا والوفد (مراد، 2010، صفحة 86).

لقد مثل كليمنصو اقوى الشخصيات في المؤتمر، الذي عمل على تحقيق مكاسب جغرافية باقتطاع اقليم السار من المانيا والاشراف الفرنسي على الضفة اليسرى لنهر الراين الامر الذي يقيم حاجزاً بين فرنسا والمانيا ويحرم المانيا بالتالي من استعادة قوتها العسكرية، لا سيما وان المواد الخام الصناعية تصبح تحت سيطرة فرنسا في حوض الراين الغني بتلك المواد، فضلاً عن ذلك عمله على الحصول على المزيد من المستعمرات الألمانية (مراد، 2010، صفحة 88) (صالح، 2021، صفحة 428).

اظهرت نتائج معاهدة فرساي في 28 حزيران 1919 الذكرى الخامسة لقيام الحرب احد اهم المعاهدات الخمس التي تم توقيعها في مؤتمر الصلح (السوداني، 2019، صفحة 32)، عن العديد من البنود التي تناولت في جوهرها الاليات التي ينبغي ان تلتزم بها الدول الخاسرة في سبيل تحقيق مصالح الدول الكبرى المنتصرة، واكثر ما جذب من تلك البنود هو محاولة فرنسا انزال اقسى الشروط بألمانيا ابتداء من تحميلها مسؤولية الحرب وهو ما جاء في المادة (321) التي تضمنت اعتبار المانيا المسبب للحرب، واقتطاع اكبر مساحة ممكنة من اراضيها وفرض تعويضات مالية قدرت ب (132) مليار فرنك وتقديمها للمجتمع الدولي بالقوة التي يجب تحجيمها، لأبعاد تكرار احداث الحرب ، وشكل النجاح الاكبر لفرنسا ضد المانيا هو خروجها من المعاهدة ببنود تقيد شبه كامل للقوة العسكرية الالمانية ونزع السلاح لمرحلة ما بعد الحرب وهي كما يأتي (نصار و وهبان، 2003، صفحة 191):

1. وفق المادة (24) من مواد المعاهدة يحظر على المانيا بناء او الاحتفاظ بأية تحصينات على ضفتي الراين، وبعمق لا يقل عن (50) كم على جانبي النهر، وعدت هذه المنطقة محرمة لا يجوز بناء تحصينات فيها.

2. منعت المادة (43) من مواد المعاهدة المانيا من القيام بأية مناورات عسكرية للاحتفاظ بقوات في هذه المنطقة (الراين) ادخال قوات عسكرية فيها وعدت منطقة منزوعة السلاح بشكل كامل.
3. اعتبرت المادة (44) من مواد المعاهدة اي خرق عسكري لمضامين المواد السابقة اعلاه انتهاك تقوم به المانيا لبنود المعاهدة.
4. على اساس المادة (159) من المعاهدة تسرح القوات الالمانية ويعاد تحجيمها وتنظيمها وفق قواعد المعاهدة.

وهكذا وفق مواد اخرى حُجم الجيش الالماني عددياً ومادياً ووضعت عليه القيود التي تمنع من التطور المستقبلي باي شكل كان وتحت اي ظروف ، مع تأسيس لجنة خاصة من دول الحلفاء للأشراف على عملية نزع السلاح الالمانية (السوداني، 2019، الصفحات 36–38).

في ضوء البنود التي خرجت بها معاهدة فرساي، اتجهت اغلب العلاقات الدولية لفترة ما بين الحربين، وبالتحديد بين الدول الكبرى (فرنسا ، بريطانيا، والمانيا) الى خلق الظروف التي تهيء تحقيق استراتيجيتها الخارجية، القائمة لدى الفرنسيين على ملاحظة بنود معاهدة فرساي على ارض الواقع انطلاقاً اولاً لتفوقها القاري والمحافظة على قوتها ومن ثم تامين حدودها ضد هجوم مستقبلي الماني وما ارتبط بها من قضية نزع السلاح كرد فعل لقسوة بنود المعاهدة ضد المانيا، بحيث ترك الاستعداد له في كل مظاهر الحياة الفرنسية السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى التثقيف له اجتماعياً وثقافياً، وثانياً تامين وصول التعويضات المالية التي فرضتها المعاهدة على المانيا لدفعها الى الدول المنتصرة، الاموال التي اعتمدت عليها فرنسا في سبيل اعمار ما دمرته الحرب والمحرك الاول لنشاطها الاقتصادي الذي انخفض مستواه بمقدار 72 بالمئة مع بداية الازمة الاقتصادية ، في فرنسا عام 1931 (السوداني، 2019، صفحة 40).

أولاً : النشاط السياسي الفرنسي الخارجي والموقف الدولي منه(1919– 1934).

منذ السنوات الاولى لنهاية الحرب خرجت السياسية الفرنسية الخارجية الى العمل وفق المشاركة ودعم كل مشاريع نزع السلاح التي تمكنها في الحقيقة من اضعاف المانيا عسكرياً بما يضمن حدودها، كانت اولى تلك المشاركة في مؤتمر نزع السلاح في بلجيكيا للمدة (5– 16 تموز) عام 1920، الذي جاءت مقرراته بتحديد القوات الالمانية من خلال نزع السلاح الالماني والعدول عن تحديده عددياً ب(100) الف فرد، والاقتصار على قوات تطوعية ، ونزع السلاح المرتبط بالقوات الأمنية ، مع الموافقة على ايجاد قوات من دول الحلفاء في المدن الحدودية

IRAQI Academic Scientific Journals turnitin doi Crossref KUJHS

وتأكيد بنود نزع السلاح في منطقة الراين التي جاءت بها بنود معاهدة فرساي، وقد انتهت مباحثات المؤتمر بتعهد الوفد الالماني بالتوقيع على قراراته بعد موافقة مجلس وزرائه بشرط الغاء فقرة استخدام القوة لاحتلال مناطق جديدة (Fischer, 2011, p. 126).

اثبتت فرنسا اتساع علاقاتها الخارجية في اطار تحديد السلاح في القارة الأوروبية بشكل عام والمانيا بشكل الخاص جاء هذه المرة من خلال مشاركتها للمؤتمر، الذي دعت اليه الولايات المتحدة الامريكية لثمان دول مهمة للاجتماع في واشنطن للفترة (1921–1922)، حقق المؤتمر بإعلان الدول المشاركة عن اتمام صيغ سبع معاهدات تم توقيعها في 17 اب 1920 تضمنت بنودها اعادة تصنيف قوة الدول الكبرى احتلت فيه فرنسا المرتبة الثالثة في حجم التسليح بعد الولايات المتحدة وبريطانيا ، وقرار استمرار نفاذ المعاهدة حتى نهاية 1936 (السوداني، 2019، صفحة 55) (سليمان، 2021، صفحة 316).

ساهم عقد ميثاق لوكارنو في سويسرا 1925 وما تمخض عنه من تنظيم الحدود المشتركة بين المانيا من جانب وفرنسا وبلجيكيا من جانب اخر وتأكيد نزع السلاح في منطقة الراين (رنوفان، 1978، صفحة 291)، وطرح المانيا لمشروع يقضي باستعادة منطقة الراين وتسليحا بما يوافق المنظور الالماني بعد ان شكل ضمان لحدودها الغربية، الى ادراك فرنسا النشاط الالماني الذي تطور مع دخول الاخيرة الى عصبة الامم في 8 ايلول 1926 ومظهر من مظاهر عودتها الى الساحة السياسية الأوروبية وهو ما يمكن اعتباره ايضاً خطوة اولية لتحرك الماني للتحديد السلاح بما يوافق مصالحها، الامر الذي دفع فرنسا الى عدم تقديم تنازلات اضافية كثمن للتوقيع على لوكارنو لطلب المانيا الانسحاب من منطقة الراين الا بجزء القليل (Kindleberger, 1964, p. 96).

ان عدم تحقيق فرنسا لأهدافها عبر عصبة الامم او المحكمة الدولية او مؤتمرات نزع السلاح، امام عودة موفقة للدبلوماسية لألمانية التي نجح فيها وزير خارجيتها غوستاف ستريزمن Gustav Strezmann (1923– 1929) في تنظيم مؤتمر ناجح في لوكارنو والحصول على مقعد دائم في عصبة الامم كعضو خامس، لم يكن امام فرنسا الا التوجه الى عقد اتفاقية ثنائية بعيدة عن الدول الأوروبية لتفادي الانتقام الالماني في وقت لم يكن اتفاق لوكارنو حسب ما صرح به رئيس الحكومة الفرنسية ارستيد بريان Aristide Brian (1925– 1926) بانه غير كافٍ لأمن فرنسا الموقف الذي جاء مدعوماً من رئيس الجمهورية غاستون دوميرغ Gaston

Dumerg **(1924–1931)** فكان الامر ان توجهت الى الولايات المتحدة الامريكية (Heel, 1997).

سعت فرنسا في تحركاتها تلك الى نيل المكانة الدولية او السمعة التي تعيدها الى النشاط الدبلوماسي الأوروبي، وقد اعتقد السياسيون الفرنسيون ان صداقتهم مع الولايات المتحدة الامريكية قد تحقق اهدافها ، وهو ما كانت فرنسا شديدة الرغبة في الحصول عليه وربما ومستعدة على درجة كبيرة لتقديم كل ما تحتاجه الولايات المتحدة الأمريكية منها في تلك المرحلة، قد انتهت تلك المساعي الفرنسية في باريس في 27 اب 1928 اليوم الذي وقع على ميثاق بريان – كيلوغ ، الذي ضم اضافة الى فرنسا والولايات المتحدة (15) دولة اخرى، التي اتفقت وفق الميثاق وفي المادة الثانية منه "تعترف الاطراف المتعاقدة بأن تسوية الخلافات او النزاعات التي يمكن ان تبرز بينها من اية طبيعة او اصل كانت لا يجب ان تتم الا بوسائل سلمية" (Fischer, 2011, p. 130).

ان ميثاق بريان – كليوغ يعد بمثابة سعي الدول الكبرى لتحقيق الضمان الجماعي للسلام العالمي، إذ عبر عنه الاتحاد السوفيتي بالتكتل الأوروبي الموجه ضد مصالحه في أوروبا الشرقية، ان المواقف التي دفعت بريان الى تتويج نشاطه بطرح مشاريع تحت مسميات (القوة الأوروبية) و(اللجنة الاتحادية للتعاون الأوروبي) و (الاتحاد الأوروبي الكمركي) والتي توجت بالدعوة الى انشاء (اتحاد اوربي فيدرالي) بين دول أوروبا الاعضاء في عصبة الامم، جاء ذلك في خطاب القاه في 7 ايلول 1929 (Fischer, 2011, p. 131).

لم ينل المشروع الفرنسي التأييد، حينما عدته المانيا تقييد جديد لحدودها الشرقية كما حدد لوكارنو حدودها الغربية، واعتبرته بريطانيا عائق امام استمرار تحقيق مصالحها الاستعمارية والاقتصادية التي قد تتعارض مع دول اخرى، اما الاتحاد السوفيتي فقد تمسكت بالخشية من المشاركة في المشاريع الأوروبية ولاسيما اذا اخذ بعداً اقتصادياً، في حين كانت ايطاليا داعية الى ضرورة تقديم مشاريع قائمة على التعاون وليس الاتحاد لأنها لم تكن ترغب في دخول دول غير اعضاء في عصبة الامم مثل الاتحاد السوفيتي وتركيا، وبالتالي لم تنجح المساعي الفرنسية لتحقيق الامن العالمي، وهو ما يعني وحسب تصريحات رئيس الجمهورية الفرنسية بول دومير Paul Doumer (1931– 1932) فشل سياسية التنازلات التي انتهجها بريان لاسيما وان المانيا التي اصبحت خطيرة اكثر فأكثر (Essays & Lowe, 1984, p. 210).

ان استمرار مطالبة فرنسا بالتعويضات شرط ان توقف المانيا نشاطها في اعادة تسليح جيشها ، من جانب وصفة الاختلاف الدائم للدول المشاركة في مؤتمرات نزع السلاح ، وعدم تضحيتها بمكانتها العسكرية بين الامم من جانب ثاني، فرض على لجان عصبة الامم لنزع السلاح وفق بنود معاهدة فرساي اعادة نشاطها في كانون الثاني 1931 حينما دعت الى عقد مؤتمر والذي يمكن عده مؤتمر اللحظة الاخيرة لبيان المواقف الحقيقة الدولية لأنهاء قضية نزع السلاح ، في جنيف في سويسرا في 2 شباط 1932 ، وقد حضره ممثلون عن (61) دولة، وبقدر بيان مواقف الدول من القضايا الخاصة بتحديد السلاح، فقد قدم المندوب الفرنسي اندريه تارديو Andrei Tardio (1876–1945) مشروعه الذي تضمن يقوم على اساس انشاء قوة امنية تابعة للعصبة مع كامل قوتها القتالية من الغواصات والاسلحة المعدات الثقيلة، تأتمر بقرارات التي تصدرها العصبة ، لم ينل ذلك الاقتراح موافقة كل من بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا ورفض وبالشكل القطعي تشكيل اي قوة عسكرية خارجية تكون موازية بقدر ما لإمكانية تلك الدول التي ادركت ان هدف فرنسا ضمان قوة تحقق من خلالها امنها في حالة تعرضها لمواجهات خارجية ، وامام كل تلك التطورات والاقتراحات التي اصابت ايام المؤتمر اعلنت المانيا ضرورة ان تنزع الدول المجتمعة سلاحها الى المستوى الذي فرضته معاهدة فرساي وان تعترف بحق المانيا في اعادة تسليحها، المطالبة التي اثارت الدول الكبرى، ودفعت محادثات المؤتمر ان تصل الى الباب المغلق والدعوة الى تأجيله الى منتصف اذار عام 1933، واعادة تحميل الدول وفي مقدمتها فرنسا مسؤولية المانيا عدم حسم المشاكل الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديده وبذلك فشل المؤتمر في تقديم فرصة لمحاولات نزع السلاح وتأجيله (كار، 1992، الصفحات 168–176).

ان عدم امكانية وصول المؤتمر الى النتائج المقبولة من قبل الدول ، وعدم موافقتها على المشروع الفرنسي القائم على تقسيم اتفاقية نزع السلاح على مرحلتين مدة الاولى اربع سنوات ، والتي تتضمن نظم مراقبة دولية على السلاح، والثانية الزام الدول بتحديد السلاح ووصول ادولف هتلر Adolf Hitler (1933–1945) الى الحكم وما احدثه من تعقيد في موقف بلاده من المؤتمر وعلى الرغم من قبول الدول المشاركة بحقوق المانيا في التسليح بالعودة الى ميثاق القوى الأربعة ، وقبل يومين من قرار استئناف جلساته في 16 تشرين الثاني 1933 اعلنت المانيا الانسحاب من المؤتمر والذي تزامن مع قرارها الانسحاب من عصبة الامم لعدم قدرتها على نزع

سلاح الدول الكبرى او اعطاء الموافقة على تسليح المانيا، وعليه عد المؤتمر فاشلاً وتأجلت جلساته الى ايار 1934 (كار، 1992، صفحة 177).

وهنا يمكن القول ان السياسة الخارجية الفرنسية، على الرغم من الحضور الدبلوماسي الكبير في عموم المؤتمرات التي عقدت لإيجاد تطبيق فعلي لبنود معاهدة فرساي بما تعلق بتحديد التسليح وما ارتبط به من مسائل، لم تكن النتائج التي خرجت بها فرنسا ذات الاثار الايجابية على الوضع الامني الخارجي من الجانب الالماني، بل على العكس ربما يمكن القول ان تلك المرحلة قد اعطت للألمان الفرصة في اعادة تنظيم مؤسساتهم الحكومية بل وتحقيق تقدم كبير في عودة مكانة المانيا باعتبارها العضو الخامس في عصبة الامم، وانسحاب قوات الحلفاء من منطقة الراين وما منحها ذلك من قوة اقتصادية وسياسية، مستغلة الضمانات الدولية التي منحتها الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها ميثاق لوكارنو، واختلاف الدول منها في السنوات الاخير لتلك المرحلة، قابله عدم وضوح السياسة الدولية اتجاه فرنسا وسعيها في تحجيم قوة المانيا، وبالتالي بقي مبدأ تحقيق المصالح الوطنية هو المحرك لنشاط الدول للفترة السابقة.

ثانياً: الظروف والاسباب التي دفعت الى قيام اتفاق ستريسا عام 1935.

على الرغم من فشل المؤتمرات والاتحادات للفترة (1919–1934) في تحقيق اهدافها الكاملة في تحجيم قوة المانيا بالشكل العملي والفعلي، استمرت سياسة الدول الكبرى متفقة من حيث جوهر سياستها الخارجية على ضرورة مواجهة التهديد الالماني المستقبلي، وفي ضوء تلك التطورات السريعة قدم وزير خارجية فرنسا لويس بارثو Louis Barthou (1862–1934) رؤيته الى ايجاد وسائل جديدة لإدارة فرنسا لعلاقاتها الخارجية، والتي كانت لا تقوم على تدعيم الروابط بين فرنسا ودول أوروبا الشرقية، والحصول من بريطانيا العظمى على مشاركة مباشرة في مجهود اعادة التسليح، لكن البحث بنوع خاص عن تحقيق وضع سياسي جديد، عن طريق ربط ايطاليا بالأحلاف الفرنسية ، في وقت كان الاتحاد السوفيتي يحاول تحسين علاقاته مع أوروبا خوفً من الوجود الياباني بعد احتلال منشوريا عام 1931 من قبل اليابان (Kaiser, 2015, p. 113) ، وكذلك في تخوف دائم من امتداد العنصر الجرماني على املاكها (Kaiser, 2015, p. 114)، على اساس ذلك استمرت فرنسا في مواصلة سعيها لتحقيق تلك الغاية، حينما بادرت فرنسا في خطوات – يمكن اعتبارها استباقية لمواجهة المانيا او محاولة تحقيق عزلة دولية ضدها بعد وضوح الرؤية العازمة على ازالة اثار معاهدة فرساي ، وهي كما يأتي:

- **دول الوفاق الصغير**

تعود اصول الوفاق الصغير الى السنوات الاولى من بعد عقد معاهدة فرساي، حينما بادرت فرنسا بخطوات يمكن اعتبارها استباقية لمواجهة المانيا، بسياسة تطويقها بالأحلاف مع دول شرق أوروبا الصغيرة التي كانت تتوافق مع الموقف الفرنسي بالاستعداد للتهديدات الالمانية المستقبلية، وعليه تمكنت فرنسا من عقد تحالف مع بلجيكيا في ايلول 1920، ومع بولندا في تشرين الثاني 1921 ومع جيكوسلوفاكيا في كانون الاول 1925، كان اساس ما تم في كل تلك الاتفاقات التنسيق المشترك في جميع مسائل السياسة الخارجية التي قد تهدد امن تلك الدول حتى عرف بالوفاق الودي الصغير (Bprsody, 1993, pp. 117-119).

- **تطور التقارب الفرنسي – السوفيتي.**

وصف الاتحاد السوفيتي العلاقات السوفيتية – الفرنسية بالسيئة لاعتراض الاخيرة على الافكار الاشتراكية والشيوعية الأممية التي كانت تتعارض مع النمط الديمقراطي الذي عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة الى الاتصاف بها قدر ما يحقق مصالح كل اتجاه سياسي يميني او يساري في فرنسا، غير انه بعد عام 1931 ومضياً من فرنسا بإيجاد شتى الاتفاقات التي تجعل الدول تسير في اطار محاربة التوجهات الالمانية، تم عقد اللقاء في باريس في ايار 1931 بين امين عام وزارة الخارجية الفرنسية والسفير السوفيتي في باريس للمشاورة في الجوانب الاقتصادية، تبعها اللقاءات المشتركة الى منحتها مؤتمرات نزع السلاح واهما مؤتمر جنيف 1932، الى ان توجت تلك المفاوضات الدبلوماسية المتبادلة بعقد ميثاق عدم الاعتداء الفرنسي – السوفيتي في 29 تشرين الثاني 1932 من دون ضمانات عسكرية (Bprsody, 1993, p. 120).

ان تلك الصورة الودية التي اوجدتها فرنسا وفق اتفاقية عدم الاعتداء، لم تكن لتلغي تأثير الاتفاقيات السوفيتية– الالمانية السابقة ومنها اتفاقية رابللو عام1922غير ان انتهاج هتلر بوصوله الى الحكم سياسة معادية للحزب الشيوعي الالماني، كانت ابرز اسباب التحول السلبي للاتحاد السوفيتي اتجاه الحكم النازي الألماني ، عندما تحقق التقارب السوفيتي – الفرنسي عام 1933 تم اتخاذ قرار بتبادل الملحقين العسكرين، والبدء في مرحلة تطوير العلاقات الثنائية والزيارات الرسمية بين الجانبين تمخضت في 11 كانون الثاني 1934 عن توقيع الاتفاق التجاري الفرنسي – السوفيتي، تبعها تقديم فرنسا لجهود دبلوماسية وبهدف اعادة دور عصبة الامم على الساحة الدولية اختتمت بقبول الاتحاد السوفيتي في 18 ايلول 1934 الامر الذي زاد من اندفاع فرنسا الى الاعلان عن معاهدة التعاون المشترك مع الاتحاد السوفيتي في 2 نيسان

1935 التي تضمنت تقديم المساعدة السريعة في حالة قيام احدى الدول الأوروبية بانتهاك ميثاق عصبة الامم باعتداء بدون سبب على احد الطرفين المتعاقدين، واتفاق الجانبين على الحاق المعاهدة ببرتوكول باستمرار تقديم المساعدة حتى اذا ظهر عجز مجلس عصبة الأمم (رنوفان، 1978، صفحة 482).

- **جذب الموقف الايطالي.**

بدأت توجهات الحكومة الفرنسية الى سياسة جذب ايطاليا في اليوم الذي اعلن فيه رئيس الحكومة بيير لافال Pierre Laval (1883– 1945) في تشرين الثاني 1934 تطبيق سياسية وزير الخارجية الفرنسي لويس بارثو ، اذ كانت اولى المحدثات بين الجانبين في الاول من كانون الثاني 1935م في روما قد قامت حول ايجاد التوافق في الموافق في حال تعرض النمسا الى تهديد وتصفية بعض المسائل في المستعمرات ، وخلصت الاجتماعات الى اعلان اتفاق في 7 كانون الثاني من العام نفسه تضمن تنازل فرنسا لإيطاليا حق تعديل في الحدود على اراضي جنوب تونس وساحل الصومال والتنازل عن جزيرة دميرة الصغيرة في البحر الاحمر عند باب المندب ، كما اعطت فرنسا لإيطاليا جزأً من اسهم شركة سكة حديد جيبوتي اديس ابابا، امام موافقة ايطاليا على تحديد عام 1945 بداية الانسحاب الايطالي التدريجي من الاراضي التونسية لكي يختفي مع بداية عام 1965، البنود التي فسرتها بأوجه مختلفة، في وقت فسرتها فرنسا على انها اتفاقية ذات اهداف اقتصادية، دون ادخالها في جانب استعماري ايطالي لتلك المناطق، عبرت الجهات الحكومية الايطالية والصحفية ان بنود الاتفاق قائم على اساس مبدأ (حرية العمل) ، وهو ما يعني حسب ما اشار بعض المؤرخين ان الاتفاق قد خلق مشكلة تعالت الدولتين عن التصريح بها وهي اختلاف تفسير الاتفاق، ولا سيما عبارة حرية العمل، مع الاخذ بان فرنسا لم تثرها في حينها لمواجهة خطر اكبر ممثل بالنهوض النازي على المستوى الداخلي او الخارجي، ورغبة لافال في التقرب من النظام الدكتاتوري في ايطاليا وبالتالي فانه ليس للاتفاق الفائدة العملية ما لم يكن هناك طرف ثالث (الصمد، 1983، صفحة 224) ؛ (عبدالله، معاهدتي باريس 1655 و 1657 واثرهما في العلاقات الإنكليزية – الفرنسية، 2024).

ان اعلان الحكومة الفرنسية عن برنامجها القاضي بالمحافظة على السلام في أوروبا عن طريق اتفاقات تشترك فيها دول أوروبا الشرقية والغربية لمواجهة التهديد العالمي المشار اليه من المانيا، من جانب وخروج مذكرة بريطانية في 4 اذار 1935 موقعة من رئيس الحكومة البريطانية جيمس رامزي ماكدونالد James Ramsay MacDonald (1866–1937) اعلن

IRAQI Academic Scientific Journals turnitin doi Crossref KUJHS

فيها: "**ان بريطانيا عازمة على اعادة تعزيز سلاحها الجوي واجهزتها الدفاعية، لأنه ثبت لديها وبشكل لا يقبل الشك بأن المانيا تتسلح سراً**" (الصمد، 1983، صفحة 290)، المذكرة التي اعتبرها هتلر اساءة موجهة الى المانيا، ليعلن اثرها وزيره كوزنغ بتاريخ 10 اذار 1935 ان المانيا قررت التسليح العلني لقواتها العسكرية، وفي ضوء ذلك عمد على تطبيق برنامج عسكرة المجتمع الالماني وجعله مستعد بأغلب فئاته للمهمات التي خطط لها، من خلال تشكيل جهاز بوليسي ومخابراتي عرف بالجستابو والذي وصف بانه جهاز مرعب ، واوجد ما عرف بقوات العاصفة (A. S) بدل الجيوش النظامية (W. R) ، واتخاذه لأولى خطواته في اختراق بنود معاهدة فرساي عندما اعلن في يوم السبت المصادف 16 اذار 1935 التجنيد الالزامي ، والاعلان عن وجود جيش دائم في اوقات السلم ضم اثني عشر فيلقاً اي ست وثلاثين فرقة قوامها نصف مليون مقاتل، تحت ذريعة زيادة بريطانيا لبرنامج تسلحيها وفرنسا بدعوتها الى تمديد الخدمة العسكرية من (18) شهراً الى (24) شهراً بدواعي نقص عدد الشباب الذين ولدو في فترة الحرب العالمية الاولى، حتى اعتبر الشعب الالماني يوم الاحد التالي لإصدار القرار عيداً عاماً تمكن فيه هتلر من تمزيق قيود معاهدة فرساي واعادة شرف وكرامة المانيا (Bprsody, 1993, p. 121).

تباينت ردود الفعل امام القرارات التي اعلنها هتلر، ففي الوقت الذي احتجت إيطاليا على الإجراءات الألمانية ، ارتكبت بريطانيا الخطأ الأكثر وضوحًا بإرسال وزير خارجيتها جون سيمون John Simon (1873–1953) وأنطوني إيدن Anthony Eden (1897–1977) إلى برلين في زيارة مقررة سابقًا ، كما لو لم يحدث شيء، في حين عملت فرنسا في اتجاهين الاول رفع القضية الالمانية الى مجلس عصبة الامم، والثاني توجيه الدعوة الى كل من بريطانيا وايطاليا للقاء في باريس في يوم 23 اذار 1935م حضره كل من وزير خارجية بريطانيا ووزير الدولة الايطالية للشؤون الخارجية السنيور سوفيتش Signor Suvich للخروج برؤية مشتركة ضد ألمانيا، وتقرر في هذا اللقاء عقد مؤتمر ثلاثي يعقد في ستريسا Strsa التي تقع اسفل جبل موتاروني في ايطاليا، مقابل خليج بورميو وتطل على بحيرة ماجوري، على أن تسبقه زيارة إلى ألمانيا يقوم بها جون سايمون بمعية انطوني إيدن للاطلاع على موقف هتلر وهو ما وافق توجهات بريطانيا بعدم اللجوء الى رد فعل عسكري ضد المانيا ، اسفرت الزيارة المقررة الى برلين في 25 اذار 1935 الى لقاء الوفد الذي حدده لقاء باريس بهتلر، الذي عبر عن عدم اهتمامه بما طرحته الدول من مشاريع خاصة بحماية النمسا، كما اعلن للوفد عدم تراجعه عن قانون

IRAQI Academic Scientific Journals turnitin doi Crossref KUJHS

التجنيد الالزامي الذي سبق ان اعلنه في 16 اذار من العام نفسه، مبرراً قراراته بتوجه الدول الأوروبية الى خرق معاهدة فرساي اولاً، وعدم مساواة المانيا بما يحق لها في قضية التسليح لحماية نفسها، وبذلك فشلت المساعي لقاء باريس في عدول هتلر عن خرق معاهدة فرساي (حسن، 2011، الصفحات 202–205).

وفي سبيل تكوين جبهة دولية تواجه طموحات هتلر عمدت فرنسا الى اتمام المرحلة الثانية من لقاء باريس بعقد مؤتمر ستريسا ، بدأت جلسات المؤتمر في 11 نيسان 1935 مثل ايطاليا فيه الزعيم الايطالي موسوليني، وبريطانيا رئيس الوزراء رامزي ماكدونالد ووزير الخارجية السير جون سايمون، وفرنسا مثلها رئيس الحكومة بيير اتيان فلاندن Pierre Etienne Flandin (1889– 1959) ووزير الخارجية بيير لافال، استمرت جلسات المؤتمر الى يوم 14 نيسان من العام نفسه، التي وضع فيها موسوليني على طاولة النقاش مواضيع مختلفة، وانه يتجنب ويخشى عودة اتمام الاتحاد الالماني – النمساوي ، وأكد للوفدين البريطاني والفرنسي، ان تحول قرار التجنيد الى الحكومة النمساوية يعني ابتعاده عن موقف الحياد للعلاقات الالمانية – النمساوية، لإدراكه ان الشباب النمساوي كان قد تشبع بالأفكار النازية، وانه رافض أي مشاريع تبعد ان تكون النمسا كدولة عازلة، ومع كل تلك التوضيحات التي قدمها موسوليني، لم يكن قد تطرح بالشكل الصريح عن ذكر طموحاته في افريقيا ومحاولته احتلال اثيوبيا للانتقام من عار معركة عدوة عام 1896، ولكن في الوقت نفسه وبشي من الغموض عرض موافقته في دعم القوى الأوروبية ضد النازية مرهون بمواقفها من طموحاته ، وخرجت بتشكيل جبهة من الدول الثلاث والتي اقرت بيان ختامي جاء فيه: " قام رؤساء حكومات ايطاليا وبريطانيا وفرنسا، بتدقيق الموقف الأوروبي العام في بلدة ستريسا في ايطاليا للمدة (11–14) نيسان 1935، وفي ضوء تبادل الآراء والافعال التي اثيرت في الاسابيع الاخيرة، من قرار الحكومة الالمانية في 16 اذار، والمعلومات التي حصل عليها البريطانيون خلال الزيارات التي قاموا بها مؤخراً للعديد من عواصم أوروبا، تم التوصل الى اتفاق كامل في مختلف المسائل التي نوقشت وقرروا" (Kaiser, 2015, p. 126):

1. التأكيد على اعتماد الموقف الموحد اثناء مناقشة عصبة الامم للطلب الذي قدمته الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بخرق المانيا لمعاهدة فرساي .
2. متابعة المفاوضات من اجل تحقيق التنمية المنشودة والامن في أوروبا الشرقية.

3. بعد بحث ممثلو الدول الثلاث من جديد للوضع النمساوي، فأنهم يؤكدون على القرارات الصادرة عن الاتفاقات البريطانية – الفرنسية – الايطالية في 17 شباط و 27 ايلول 1934 والتي اعترفت فيها الحكومات الثلاث بضرورة الحفاظ على استقلال وسلامة النمسا وانها ستستمر في التصريح عن سياستها المشتركة اتجاهها بالإشارة إلى البروتوكول الفرنسي –الإيطالي الصادر في 7 كانون الثاني 1935 ، والقرارات التي جاءت عن الاتفاق الأنكلو – فرنسي صادرة في 8 شباط 1935 ، والتي أعيد فيها التأكيد على التشاور معًا بشأن التدابير الواجب اتخاذها في حالة تعرض بلدانها الى التهديدات، مع الاتفاق على استقلالية النمسا، وأوصوا بأن يجتمع ممثلو جميع الحكومات المذكورة في بروتوكول يعرف ببرتوكول روما يتم في وقت مبكر جدًا يكون خطوة نحو إبرام اتفاقية وسط أوروبا.
4. في سبيل معالجة مشكلة التسلح فان الدول المجتمعة تدعوا الى حرية التفاوض مع المانيا بما يضمن المحافظة او المعالجة لبنود معاهدة فرساي، وبناء على تأكيد موسوليني على المساواة في تسلح فقد اعطيت كل من النمسا وبلغاريا وهنغاريا ذلك الحق .
5. ولمعالجة مشكلة التسليح فأن ممثلو الدول الثلاث، تدعوا الى حرية التفاوض مع المانيا من اجل معالجة والمحافظة على بنود معاهدة فرساي، مع اخذ الحذر من الاجراءات الالمانية الاخيرة ، مع رفض طريقة رفض بنود المعاهدات من جانب التي اعتمدتها الحكومة الالمانية في وقت تتُخذ فيه خطوات لتشجيع التسوية الحرة لمسألة التسلح، التي اضعفت ثقة المجتمعات الأوروبية بنظام الامن والسلام، ومع ذلك فان ممثلو الدول الثلاث يؤكدون، من جديد رغبتهم الجادة في الحفاظ على السلام من خلال ارساء شعور الامن، ويعلنون بأنفسهم انهم ما زالوا حريصين على الانضمام الى كل جهد عملي لتعزيز الاتفاق الدولي بشأن الحد من التسلح.
6. التأكيد على الالتزام الدولي بالقرارات التي جاءت بها معاهدة لوكارنو، مع بيان ضرورة ان تكون سياسة الدول تهدف الى تحقيق السلام ضمن عصبة الامم، وان هذا الاعلان المشترك الذي صدر عن مؤتمر ستريسا في 14 اذار سيتم الابلاغ عنه بالشكل الرسمي لحكومتي المانيا وبلجيكيا.

IRAQI Academic Scientific Journals turnitin doi Crossref KUJHS

في 16 نيسان 1935 عمدت فرنسا الى تقديم توصيات رفعتها الى عصبة الامم، اوضحت فيها ان المتعارف ووفق ما قامت على اساسه العصبة من بنود معاهدة فرساي، بأنه لا يجوز تعديل اي من بنود العصبة او التجاوز عليها، الا بموافقة الاطراف المتعاقدة بالمعاهدة، وبذلك فأن اعلان المانيا في 16 اذار، انما يعد قراراً من جانب واحد وهو بذلك انتهاك صريح للمعاهدة ، الامر الذي يشكل عنصر قلق للوضع الدولي وتهديد واضح للأمن الأوروبي، وفي والوقت نفسه فشل لمساعي الدول (بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا) التي أقرت عملية تنظيم للتسليح في اجتماع 3 شباط 1935م الذي خرجت المانيا بما جاء به التنظيم من قراءة عامة لما جاءت جبهة ستريسا يلاحظ (حسن، 2011، الصفحات 205–208):

1. انها وضعت ايطاليا في موضع العدو للنظام النازي الذي لا يبتعد عن ما هو قائم من الانظمة الدكتاتورية، في سبيل فهل يستمر ذلك التنافر السياسي الذي قدم في جبهة ستريسا.
2. لم تحدد فرنسا الموقف المحدد لما جاء في طروحات موسوليني التي عرضها في جلسات قيام الجبهة. فما هو تفسير تلك المواقف؟
3. لم تأتي الجبهة بأعمال سريعة رادعة للبرامج الالمانية تحول دون استمرارها.
4. لم تكن قرارات العصبة بمستوى خرق لاهم بنودها المرتبط بالتسليح، ولم تبتعد عن تصريحات دبلوماسية لا تخرج عن دائرة التنديد والدعوة الى الالتزام باتفاقيات سابقة.
5. في وقت حققت الجبهة حماية دولية للنمسا، وضعت نفسها في مسؤولية المحافظة على السلام الأوروبي، وهي بعيدة عن امتلاك الاليات الازمة.

وهنا يمكن القول ان السياسية الفرنسية التي دائما ما ارتبطت بالموقف البريطاني من المشاكل التي ثاراتها المانيا واعتمادها على اسلوب المهادنة والتردد وعدم وضوح الموقف الحاسم من المشاريع الالمانية وهي ربما سياسية بريطانية دائميه، قد دفعت فرنسا الى ان تكون الجانب الاضعف بالمشاريع التي خرجت لمواجهة الخطط الاستراتيجية الالمانية على الرغم من كونها اشد الدول ضرراً للخطوات التي اعتمدتها الحكومة الالمانية، في وقت حققت ايطاليا اهدافها عندما كسبت الرجاء الفرنسي ان صح التعبير في ان تكون ايطاليا داعمة لقوة فرنسا، وبالتالي نجحت المانيا في كسب ايطاليا وغض النظر البريطاني بمشهد اتفاقات عسكرية، تمنحها في المستقبل على الاقدام على خطوات اكثر جراءة تظل فيها فرنسا الخاسر الاكبر، الواجب عليها ضرورة التحول الى سياسية اكثر شدة مع المانيا واكثر دبلوماسية مع غيرها.

IRAQI Academic Scientific Journals turnitin doi Crossref KUJHS

الخاتمة

من اجل عدم اعادة تجربة الحرب سعت فرنسا الى التمسك بالمبادئ التي جاءت بها معاهدة فرساي 1919م، المعاهدة وضعها المنتصرون للانتقام من الخاسرون، والتي على اساس البنود التي جاءت بها فيما يتعلق بالتسلح العالمي واقرار منع خروج الدول لكل ما يهدد دول العالم ولا سيما أوروبا باستخدام القوة العسكرية، انطلقت فرنسا ولشعورها بالانتقام الالماني الى السعي الى انجاح أي مؤتمرات ولقاءات منع التسلح، الذي برزت فيه المواقف المتباينة للدول كلاً حسب تحقيق مصالحه، غير ان فرنسا مع ذلك وجدت من يشاركها تلك المخاوف بالانتقام على اسس حماية الاقليات او تحقيق المانيا الكبرى في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي.

بعد ان تمكن فرنسا من ضمان مواقف تلك الدول في حالة قيام صراع مع المانيا ، كانت تدرك اهمية وثقل كل من بريطانيا وايطاليا في القرارات التي تصدرها عصبة الامم او حتى في القرارات الفردية ولاسيما مع بروز اهداف كلا الدولتين في ضرورة ابعاد القارة الأوروبية عن احتمالية قيام الحرب بعد خرق المانيا في اعلانات اذار 1935 لبنود معاهدة فرساي وبدورها لميثاق عصبة الامم لذلك توجهت في كسب تلك الدول حتى مع التغاضي عن نوايا كل دولة في الوفاق مع فرنسا في سبيل تكوين جبهة دولية لمواجهة المخططات الالمانية المستقبلية، فكانت ولادة جبهة ستريسا في 11 نسيان 1935.

ان من مبادى قيام العلاقات الدولية هو وجود مصالح مشتركة وليس وجود صداقة او ود دائم بين الدول، على اساس ذلك عملت ايطاليا، على استغلال حاجة فرنسا وبريطانيا بإعطاء صورة جبهة ستريسا واجه دولية، والابتعاد عن المواجه الفردية في حال قيام المانيا باي رد فعل عسكري ضدهما، في استغلال عدم وضوح وغموض بعض البنود في ميثاق جبهة ستريسا على انها مواقفة مبدية لأي عمل استعماري قد تقوم به ايطاليا ما دامت تعارض الطموحات الالمانية في القارة الأوروبية وخاصة علاقتها مع فرنسا، ومع ان جبهة سريسا ربما كانت احد اخر محاولات المؤمنين بما فرضته معاهدة الصلح في فرساي للمحافظة على السلام الجماعي للعالم لمواجهة طموحات المانيا.

المراجع

Bprsody, S. (1993). *The New Central Europe.* New York: Columbia University Press.

Essays, M., & Lowe, H. C. (1984). *Shadow and Substancein British Foreign Policy 1895-1939.* Canada: The University of Alberta Press.

Fischer, C. (2011). *Europe between Democracy and Dictatorship: 1900–1945*. British: Blackwell Publishing.

Heel, D. V. (1997). *The Illustrated Encyclopedia of World History*. New York: Shrpe.

Kaiser, D. (2015). *Economic Diplomacy and the Origins of the Second World War*. New Jersey: Princeton University Press.

Kindleberger, C. P. (1964). *Economic Growth in France and Britain 1851–1950.* Cambridge: Harvard University Press.

Macartney, C. (1944). *Problem of the Danube Basin.* London: Cambridge University Press.

Medlicott, W. (1963). *from Metherich to Hittler.* London: Routledge.

أ.هـ. كار. (1992). *العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح 1919–1931*. (سمير شيخاني، المترجمون) بيروت: دار الجبل.

أحمد عبود عبدالله. (2024). معاهدتي باريس 1655 و 1657 واثرهما في العلاقات الإنكليزية – الفرنسية. *مجلة مداد الاداب*.

أحمد عبود عبدالله. (2024). جون تشرشل ودوره العسكري والسياسي في إنكلترا (1650–1722). *مجلة دراسات تاريخية*.

بيير رنوفان. (1978). *تاريخ العلاقات الدولية ازمات القرن العشرين 1914–1945م*. (جلال يحيى، المترجمون) القاهرة: دار المعارف.

رياض الصمد. (1983). *العلاقات الدولية في القرن العشرين (تطور الاحداث لفترة ما بين الحربين 1914–1918)*. القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

شامل عناد حسن. (2011). العلاقات الالمانية – الفرنسية ما بين الحربين 1919–1939. *اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة بغداد.*

صادق حسن السوداني. (2019). *تاريخ الدول الكبرى (1914–1945)*. بغداد: دار الحداثة للطباعة والنشر.

عماد حمد صالح. (2021). تطور المصالح الاقتصادية الفرنسية في الامبراطورية العثمانية1851–1870. *مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، 16.*

فهد عباس سليمان. (2021). العلاقات السعودية – البريطانية 1971– 1973 دراسة وثائقية. *مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، 16.*

محمد مراد. (2010). *اوربا من الثورة الفرنسية الى العولمة*. بيروت: دار المنهل اللبناني.

ممدوح نصار، و احمد وهبان. (2003). *التاريخ الدبلوماسي بين القوى الكبرى(1815–1991)*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

نصري ذياب خاطر. (2011). *التاريخ الاوربي الحديث*. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.